المكلا .. لاتنام هذه الأيام

● نحن على اعتاب الاحتفال بالعيد الوطني الخامس عشر ليوم ٢٢ مايو العظيم.. خاصة وان مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت قد تشرفت وبمكرمة وتقدير من ابن اليمن البار الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله باحتضان اعراس ومباهج العيد الوطني.. فإنها قد غدت مدينة لاتنام ابدا .. ففي كل رقعة وجزء منها حركة عمل واعمار وتزيين لاتهدأ بأي حال من الاحوال..

انها – صباحا ومساء – في سباق وعناق مع الزمن اليماني الوحدوي وفي ترقب واشتياق لاستقبال الحدث القادم السعيد .. بل وأن الأجمل ان كل أبناء الوطن اليمني قد اشتركت سواعدهم وتساقطت حبات عرقهم في ثورة بناء وتنمية لم تعرفها حضرموت من قبل..!!

نعم غدت بالفعل وحسن العمل امتدادا رائعا لورشة العمل الكبيرة التي صحت عليها حضرموت منذ فجر ٢٢ مايو ١٩٩٠م..!! وقد صدق الاخ الرئيس عندما قال: «ففي حضرموت كل يوم شيء جديد، وارى اليوم ورشة عمل في الصحراء او الساحل او الوادي، وهي انجازات نشاهدها ويشاهدها كل من يرونها بنظارة بيضاء، ليس بنظارة سوداء معتمة».

ولذلك فقد حدثني عدد من أبناء حضرموت المغتربين في دول الجوار عن انبهارهم واعتزازهم بما يجري هذه الأيام في مدينة المكلا، وكيف غدت المدينة عروسا فاتنة تزهو بفستانها الابيض، وبما تحقق من مشاريع على مختلف الاصعدة، مؤكدين ان ما تحقق يعطي المكلا مكانة وحضورا يضاهي أجمل المدن العربية. وهو الأمر الذي سيعزز في حركة الاستثمار والسياحة.

اما رجل عجوز من مدينة المكلا فقد عبر عن كل ما يشاهده بالقول :«عشنا وشفنا .. والله يطول في عمر أبو أحمد».

أما ليل المكلا في هذه الأيام السعيدة مضى في بحيرة من الاضواء المتلألئة، تجسدت في أكثر من شارع .. وجسر .. كما تجسدت كثيرا من خيوطها الذهبية على صفحات مياه بحر العرب.!!

ولعل خير خلاصة لما يحدث في حضرموت الخير،، هو ما اشار اليه بشير الخير الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالقول: «اليوم نشاهد حضرموت ونرى تلك المدن الكبيرة التي تتسع كل يوم في المكلا، والشحر وكافة مدن الوادي والساحل والصحراء، سواء في من حيث النهضة العمرانية، أو تزايد عدد السكان، او ما يتحقق من مشاريع خدمية وانمائية وذلك نتيجة الثقة والشعور بالاطمئنان بين المواطن والدولة».

> ❑ ان ما يعتمل في مدينة المكلا على طريق الاحتفال بالعيد الوطني الخامس عشر قد اسهم في ابراز وضعه التكاتف والتعاون الكبير بين المواطنين والسلطة المحلية.. والشعور المشترك بأن المدينة جديرة بأن تتبوأ مكانتها اللائقة بين حواضر الوطن اليمني، وجديرة باحتضان عيد اعياد الوطن الذي اعاد اليها الاعتبار والبريق، بعد ان ظلت طويلا في زاوية النسيان، واحيانا في سلة المهملات .

ولا شك ان ما جرى ويجري اليوم في المكلا وعموم مديريات محافظة حضرموت الواسعة المترامية الاطراف يعد رصيدا جديدا يضاف الى سلسلة صفحات المكاسب والمنجزات التي شهدتها المحافظة ، وهي منجزات تتحدث عن نفسها، وبكبرياء وعرفان.

وتجدر الاشارة هنا الى ان ما يعتمل في مدينة المكلا على طريق الاحتفال بالعيد الوطني الخامس عشر قد اسهم في ابراز وضعه التكاتف والتعاون الكبير بين المواطنين والسلطة المحلية.. والشعور المشترك بأن المدينة جديرة بأن تتبوأ مكانتها اللائقة بين حواضر الوطن اليمني، وجديرة باحتضان عيد اعياد الوطن الذي اعاد اليها الاعتبار والبريق، بعد ان ظلت طويلا في زاوية النسيان، واحيانا في سلة المهملات .

ان التعبير السائد الآن في شارع مدينة المكلا ان الاخ الرئيس وعد واوفى وتلك من سماته ومن معدنه الاصيل فهنئيا للمكلا وللوطن عرسنا الجميل القادم ..

وشكراً للاخ القائد ، ولكل الرجال المخلصين..

ولماذا لايشدد القانون الضريبي على الأداء العقاري؟

عبدالله الشهاري

● أحسن التعديل الضريبي صنعاً برفع الضريبة عن صغار التجار لمحدودية دخولهم محدداً الأداء الضريبي على من تصل مبيعاتهم السنوية إلى خمسين مليون ريال فصاعداً، أو أربعين مليون ريال فأكثر بالنسبة للخدمات، وكان منصفاً رفع الضريبة على مبيعات صغار التجار، التي كانت مثار استنكار بسبب تدني الدخول المتقهقرة إن لم نقل المتذبذبة بسبب تأرجح المد والجزر في حركات الاستهلاك، بينما كان هذا التأرجح لم يوضع في الحسبان فأخذ أخيراً في الاعتبار المنصف مما ينعكس رأفة بالمستهلك وتقديراً لظروفه المعيشية ودخله، وهذه لفتة إنسانية في وقت يفرضها، فلقد كان فرض الضريبة على أبسط السلع والدخول إجحافاً لا مراء فيه، وكان منصفاً إعفاء المستلزمات الصحية والمدرسية، وأعلاف الدواجن بما فيها المتطلبات الزراعية ووسائل الصيد البحري، وسيارات الخدمات الطبية، والاتصال الداخلي والكهرباء، وخدمات الحج والعمرة، والخدمات الأخرى. بما في ذلك المواد الغذائية، توخياً للتخفيف عن كاهل المواطن، ولا جناح طبق هذا التعديل المراعي ظروف العامة باستثناء ذوي الدخول الوافرة في أداء الضريبة، وإن كنت أرى تسميتها (الإسهام الوطني في بناء الوطن) في مختلف المجالات الحيوية، فإذا ماتذمر ذوو الدخل الوافر فما ذلك إلا لأنهم ألفوا التهرب عن دفع مايتوجب عليهم من إسهام وطني ليس إلا، ونعرف أن لذوي الدخل الوافر استثمارات في الخارج لايتأخرون عن دفع الضريبة عليها للخارج طرفة عين وإلا .... فما هناك مجال للتهرب وهناك أعين رقيبة تحصي الأنفاس، بينما يتهرب هؤلاء عن الإسهام الوطني داخل الوطن!؟

كما لو كانوا خبراء معارين لنا لامواطنين يمنيين بالتسلسل عن أسلافهم الأقدمين!! فلقد أحسن هذا التعديل المنطقي للإسهام الضريبي في البناء عملاً بالتخفيف عن المعسر وإلزام الميسر مما ينعكس مراعاة للتاجر الصغير والمستهلك، وتظل مع ذلك الضريبة العقارية مهدرة أمام العيان فالذين يؤجرون عمارات فارهة أو فللاً فخمة لايستجيب منهم للإسهام في بناء الوطن سوى القليلين رغم تأجيرهم هذه القعارات بالعملات الأجنبية إساءة للعملة الوطنية، لاتقل عن التهرب من أدائها تقصيراً أو إثماً في حق الوطن، وهذا التهرب على الدولة بأسرها قطع دابره ولو عن طريق كمندوز تحصيل، إذ ليس مقبولاً ولا معقولاً فرض الضريبة أو الاسهام على من يؤجر منزلا متواضعاً بأجر زهيد ويتهرب عن أدائها مؤجروا الفلل والعمارات الفخمة بالعملات الأجنبية، فإذا أذعنوا طواعية فبها، وإلا حملوا عماراتهم وفللهم على ظهورهم إلى حيث يدفعونها مضاعفة وإلا أدينوا بذنب التهرب في جين لاسبيل للغفران، فإذا ماستخدموا لكي يُفلتوا اتباع كل ناعق المتعودين الغنى أو البكاء على بعض لحاجة في نفوسهم متعددة الأغراض والمرامي جراء النظر إلى لب المغزى وليس إلى قشرته الخارجية والتصرف على ضوء ذلك، فكم من مخطئ ينال أجر المعتدل والمنصف رغم أنفه وذاك مايجب أن تضطلع به السلطة الوطنية مراعية إلى جانب ذلك ظروف صغار التجار والمستهلكين في الظروف الراهنة، أما بالنسبة لتهرب ذوي العقارات الفارهة، فللدولة الحق في أن تفرض عليهم سداد استحقاقات الماضي بأثر رجعي أو تغفر لهم جزءاً من التهرب وعقوباته المالية، أما القانون العالمي فلا يغفر زلة التقصير في دفع الإسهام الوطني في بناء الوطن، وذلك تقيداً بالتقليد اليمني قبل القانوني، فالمواطنون في أنحاء الوطن عندما ينفذون مشروعاً أو يتحملون مغرماً يفترقون تكلفته ذات بينهم والفرق بلغتنا العامة يعني الإسهام، فلماذا لايقتدي المتهربون بالسواد الأعظم من الشعب وهم يعلمون أن الدولة لاتطبع أوراقاً مالية من مياه البحر الأحمر أو البحر العربي، وياترى لو رفعت سلطتنا الضريبة كما تفعل السلطة الأمريكية كيف سيكون الرغاء والثغاء؟

سلبيات المنظومة التعليمية وانعكاساتها على التنمية

د/علي صالح الحجري ●

■.. في هذا الزمن الذي نعيشه نعاصر خلاله واقعاً سياسيا واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً... الخ متعدد الطموح والأداء متباين الوسيلة والآلية لحسن الحظ متفق المرجعية والهدف نشهد فيه تأسيسا للظاهرة الحضارية الغالب عليها الطابع المادي وفقا لمفاهيم وحقائق التحضر المعاصرة. وكذا مقلوبها غير الحضاري السائد في معظم العالم النامي كظاهرة متضمنة مبادئ غير حضارية ناتجة عن غياب أو تغيب مفردات نظرية عملية حضارية أدت الى الإبتعاد عن أسس مفاهيم وممارسات إيجابية الى تلك السلبية نتج عنها نبوغ في النزعة غير الحضارية أدت الى تقهقر وتخلف ذهني وعقلي وعاطفي فعل من مفاهيم وسلوكيات وممارسات عشوائية صبيانية غير مسئولة كأنها لم تتلق يوما ما انقذ وينقذ وسيظل هو المنقذ للبشرية من مبادئ عملية وشرائع سماوية متضمن محتواها تنظيمية حياتية تمثل أفضل طرق ووسائل مؤدية الى سعادة دنيوية واخروية تعكس مبادئ أسمي وأجل من المفهوم الحديث للتحضر والحضارة الغربية أو الشرقية.

إن سلوكيات وممارسات غير المحظوظ بقدر كاف من التعليم لتأهيله الى مصاف حاملي تلك المنهجية العلمية التدرجيةً الإستنتاجية إنما يعني الإستمرارية في اتباع العشوائية التي قد توصله الى نقطة زمنية أو مرحلة يصبح فيها مستوعبا وبالتالي ممارسا لاهتمامات غريبة تصب في تثبيت الزعم الذاتي بصحة ما يقول وما يفعله مكتفيا باتباع ممارسات تؤدي الى تجاوز مفردات تحدد كيفية تغطية الحاجة مما يعني تمكنه من تحديد طرق ووسائل تمثل عناصر لمعرفة كيفية فرض نفسه على الصعيد العملي دون الإعتراف أو إبداء أي اكتراث لأي اعتبارات اخرى تستدعي مراعاة أو عدم الممارسة الفعلية لما قد ينتج عنها من مردودات سلبية تؤدي حتما الى تعريض نفسه الى خطر المواجهة مع المجتمع أو يعرض المجتمع الى أخطار جمة خاصة إن كان يجثم على مكانه ضمن صف قيادي ذي حدة تأثيرية بدرجة معينة، بالاضافة الى إكانية ارتكابة أخطاء عديدة متجاوزاً حدودا معينة أو محرمات مجتمعية عقدية أو غير عقدية من أجل تحقيق طموحات يحملها أو متأثراً بها وفقا لأفق ضيق من محددات تمثل معايير تحدد عدة فوائد ينتزع منها فقط ماله من علاقة بالفائدة الشخصية وليس المجتمعية ،وهو ما يمثل من نتائج سلوكية خطيرة تعد نتاج أولا عدم التمكن من سلوك منافذ التعليم للوصول الى قدر من المعرفة العلمية والسلوكية المصقولة بمبادئ حضارية فحواها مبادئ تحث على حب الآخرين وتدعوا الى عدم اجتياز حدود قد تؤدي الى الإضرار بهم ضمن قناعة غرسها التعليم في ذهنه وعقله وقلبه مؤداها أن يحصل على قدر جهدة وقدراته الذهنية والعضلية مستوعبا تماما حقيقة أحقية عدم الإستحواذ على حقوق الآخرين بما يتضمن عدم الزعم أو الإدعاء بمقدرات هو يعلم بحيازة آخرين لها، وثانيا خطورة نابعة من تمكن عناصر مكونات فساد من الانخراط ضمن مساقات بعض أو جميع مراحل التعليم.

ولذلك فإنه في حالة غياب أو نقص في مستويات أداء المنظومة التعليمية أو فسادها تكون النتائج كارثية تصب باتجاه احباطات تنموية مجتمعية إن لم تكن تراجعات فكرية عملية ممارسية مخيفة تكون نتائجها استرجاعا لحالات مجتمعية مشابهة لتلك التي عاشت في الأدغال ورؤوس الجبال فيها يحمل كل عضو معول هدم بنية الآخر من أجل الظفر بصيد تحمل عناء صيده تلك الضحية ،فإذا تحولنا بما يشابه ذلك ولكن ضمن مفهوم معاصر من حيث تحول كل أعضاء المجتمع الى حالات لامبالاة بالآخر أو سلوكيات أو ممارسات ينتج عنها افعال غير صحيحة إن لم تكن تامة السلبية لارتباطها بممارسات إهمال أدائي للبعض أو ناتجه عن حاجة إقتصادية غير مشبعة تضر سلباً بمستوى الأداء التعليمي أو التحريف المنهجي لعدم فهم واستيعاب أو لجهل تجاهل المحتويات التفسيرية المباشرة والضمنية التي تحملها مفردات المساقات المنهجية، أو تدمير معايير التقييم الصحيحة في المراحل الاساسية أو المراحل الثانوية مثلا، فذلك كله يؤدي الى فوضى مجتمعية تعمه الأنانية في ظل غياب ربما تشريعات قانونية أو غياب تطبيقات مفردات شرعت لغرض القيام بحمايات قانونية أو غياب تطبيقات تشريعات قانونية مجدة لأي سلبيات ناتجة عن مخالفات قانونية سلوكية أو ممارسية في ظل واقع يسوده السلوك غير الحضاري، وفي الامثلة القبلية والعشائرية غير الافريقية والافريقية نماذج تعكس مضامين تؤكد ان تلك الحالات المجتمعية الفوضوية إنما كانت نتاج غياب المفاهيم والسلوكيات والممارسات المبنية على أسس تعليمية ظلت بعيدة على مدى أجيال عديدة.

النتائج السلبية للممارسة التعليمية السلبية متعددة كما وكيفا تفرزها مظاهر أيضا متعددة ومتنوعة قد تتمثل أهمها في التفريخ لأعداد كبيرة من الأميين يصبحون عالة مجتمعية جداً مضرة خاصة بعد تجاوز مرحلة التعليم العالي والتي في ظل غياب ضوابط ومعايير علمية وعملية تحمل في ثناياً مفرداتها خطوات تصحيحية مما يعني توقع مخرجات ضمن مراحل التعليم العالي تعد مخرجات أمية حاملة لشهادات علمية.

وهنا نبدأ الحديث عن الكارثة الحقيقية من حيث ان هذه أو تلك المخرجات تمثل ادوات هدم ومعاول إسقاط لمفردات عملية سائدة ربما لازالت تمثل واقع يعايش حياة بعض فيها أو قدراً من لمسات حضارية تعكس تاريخاً مجتمعياً ماضوياً مجيداً فعملية الهدم تبدأ ببدء مشاركة تلك الأعداد الكبيرة حاملة الشهادات الفارغة المحتوى ولكن المقتنعة بأنها اصبحت حاملة لشهادات تمنحها أحقية تفويضها صلاحية التعاطي بمصائر أجيال حاضرة وأجيال قادمة وفقا لما تفرضه التأثيرات الذاتية التتابع ضمن محطات المسار التعليمي وهو ما يؤدي بالتالي الى ترسيخ أكثر لأمية أكثر حدة وأكثر خطورة على نفسها وعلى محيطها لتفريخها أجيالاً منحرفة الإتجاهات لتعلمها مفاهيم عشوائية ابتكرها أولئك الذين حملوا شهادات استبدلت بمفاهيم مبتكرة وفقا لمفاهيم استفادوا منها في الأساس بتمكينهم من الحصول على شهاداتهم غير المؤهلة لتحمل مسئولية أجيال مأمول منها أداء رسالة تحقيق النهضة المجتمعية الشاملة بل ان نتائج الممارسات غير المسئولة قد تطال المحتوى المجتمعي العام بما يعنيه من مكونات إنتاجية مادية أو خدمية حكومية أو غير حكومية، بما يعنيه (أي المحتوى المجتمعي) من أنظمة وقوانين ولوائح داخلية تعمل ضمن مفاهيم سائدة تحتاج فقط الى التطوير الأدائي اصبحت تواجه سلوكيات وممارسات سلبية ينتج عنها خلط الأوراق تنعكس في مظاهر اللعب بالشأن العام في المجتمع تثير مفاهيم وسلوكيات وممارسات سلبية ينتج عنها احباطات وتراجعات تنظيمية إدارية تتردى معها مستويات العمل السياسي والاقتصادي والإجتماعي والثقافي.. الخ تؤدي ،بدورها ،الى التأثير سلبا على معايير سائدة ينتج عنها فوضى مجتمعية عارمة تضيع معها قدرات نهضوية مستقبلية ينتج عنها مستوى مخيف من التردي والتخلف قد يدفع بالمجتمع الدولي الى تجنب التعامل معه ومحاصرته كونه مجتمعاً أصبح سقيما يستوجب عدم السماح بتفشي مرضه ،أي أن الانحطاط القيمي لدى اولئك الأميين حاملي الشهادات العلمية سيؤدي بهم طموحهم لتحقيق الذات الى ابتكار افكار هدامة تصبح خطيرة أكثر من خطورة صاحب الأدغال الذي لم يكن يعلم طرقاً ملتوية أو مخادعة كالذي تعلم أساليب ووسائل هدامة ذات محتوى من منظومة حديثة من المفاهيم المغلوطة الانحرافية الهادفة الى تحويل المجتمع الى أدوات تدميرية يصعب معها إعادة إصلاحها أو تصحيحها أو إعادتها الى جادة الصواب.

كما سبق ينطبق نفس التأثير على كل جزئية مؤسسية داخل المجتمع ، فمفاهيم السلب والنهب ولكن بأشكال ومعاول معاصرة تصبح السائدة داخل كل مؤسسة إدارية أو اقتصادية أو مؤسسة ايرادية حكومية أو مالية عامة أو خاصة ،فكلها سوف تنخر في جسد مجتمعها مؤدية بالوضع المجتمعي الى وضع غير محبب وغير محسود عليه بمستوى مخيف يعكسه مدى واسع من مفردات سلبية يتجاوز في سلبيته نموذجاً مجتمعياً بدائياً بما يعنيه من واقع قبيح لفوضويته وعشوائية سلوكيات أعضائه.

وهنا يبرز تساؤل عن كيفية تفادي المضي باتجاه تلك العشوائية الفوضوية المجتمعية الناتجة عن غياب مساقات تعليمية صحيحة أو غياب مفردات مساقات تعليمية صحيحة أو غياب وسائل تعليمية سليمة الأداء وصحيحة أو ناتجة عن إنحرافات منهجية أو أدائية فرضتها ظروف اقتصادية أو سياسية ،وهو ما يفرض تساؤلاً بمحتوى يبدأ بسؤال: من أين نبدأ التصحيح والاصلاح ؟ هل يمكن البدء بإصلاح المؤسسة التعليمية متزامنا مع تعاط تصحيحي لواقع يحمل ثغرات تتسم بعدم الكمالية الأدائية الإدارية القانونية الاقتصادية ...الخ بما يعنيه ذلك من تأسيس نموذج خال من عيوب وثغرات ظلت تمثل مساحة فجواتية هائلة الاتساع تفسر جزءاً كبيراً مما يجري من تحولات غير صحيحة وغير صحية وبالتالي تفرض إتباع خطوات إضافية ينتج عنها واقع صحي وصحيح ؟.

يجب أن نعمل التفكير في كيفية تأسيس أداء تعليمي نزيه يفرض على الأجيال القادمة منظومة مبادئ مؤسسة علميا ينتج عنها مفاهيم وسلوكيات مستوعبة لأهمية العمل المجتمعي المنضبط والملتزم بالمفاهيم الحديثة للنجاح القائم على عدة مبادئ قيمية علمية تتضمن معايير تكون هي الحكم في تحديد الإساءة أو الحسنة الأدائية الإنتاجية الإبداعية الفردية أو الجماعية، وهو مايستوجب مكافأة مجتمعية للنزيه المخلص المبدع ومحاسبة المتخاذل الفاسد.

التأسيس لأداء مجتمعي مرض يتطلب التأسيس لمنظومة أداء اقتصادية ناجحة تمكن الفرد من الابتعاد عن ما هو مغاير لفطرته السليمة المجبولة على حب العمل من أجل المحيط به المتنكر لذاته في سبيل تمكنه من النجاح في أداء انتاجي يخدمه ويخدم مجتمعه كنتيجة حتمية لذلك القصد الممارسي العملي، وتحقيق ذلك يتطلب تمكينه من الكفاية المؤونية الحياتية بما يتضمن من مستويات جيدة للخدمات الصحية والتعليمية تحرره من قيود تفرضها الحاجة الحياتية اليومية قد تؤدي في حالة استمرارها الى ممارسات عملية غير مرضية مجتمعياً تفرز حقائق مؤداها استمرار الفساد في حلقة مفرغة يتآكل معها أي مجهود باتجاه النمو والتطوير.

وعموما فإن غياب التعليم الكامل أو الجزئي أو فساد قد يعتري المنظومة التعليمية إنما يمثل ظواهر يجب التعامل معها بجدية لكونها عوامل أساسية في تحديد مستويات التخلف المجتمعي تستوجب البحث في كيفية الرفع من مستوى المحتوى المفاهيمي التعليمي للفرد في سياق توقعي لدور أدائي مستقبلي ينتج عنه نتائج تنموية مجتمعية شاملة.

● جامعة صنعاء

أفـــاق

المعافاة بالحب..

■.، ستنطق فعلاً، وإن كانت قد نطقت في مستوى الزهو الجميل، والإعلان عن الحضور، والفرح بالثقافة المُسيطر عليها، والإعلان المحبب: هل من مبارز.. وإنما أقصد بالنطق الفصيح معاناة الكتابة بالألم، ومعافاتها بالحب، والتحوّط لجبل الجليد الغائص تحت الماء وفي ظلمات الأعماق.

المعنية هل "لطيفة الشعلان" كاتبة سعودية بازغة، وربما كانت عتيقة وأنا لا أدري، سيّان، فبالنسبة لي هي اكتشاف، فالمملكة غير مقروءة كثيراً خارج جغرافيتها القارية، وخاصة بالنسبة لتيارات الحداثة، ليس بالمعنى المؤسسي، وإنما في تجلّيات المبدعين الأفراد الذين تمردوا على التقليد واللغة القديمة والصوت الواحد والمعلبات التي تركها الأجداد منذ مئات السنين ولا يريد السنّة أن تمتد إليها عينٌ لتقرأ تواريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية.

تحدثت لطيفة في مقال لها بمجلة "المجلّة" عن المكون الثقافي للمبدع السعودي من وجهة نظر الكاتب عبدالله السمطي في مقال له نشر في صحيفة "الجزيرة" السعودية بتاريخ ٧ مارس الحالي، ولم يستطع هذا القلم المميز أن تكبح جماح نفسها عن الإمساك بتلابيب بعض المثقفين العرب– المقصود الآتين من خارج المملكة– وقد اعتدنا من كثيرين منهم، ممّن أقاموا بيننا أو مروا، بذخاً في «الطبطبة والمجاملات، مما تقتضيه أصول الضيافة حينا، أو تجارة الشنطة حينا آخر، ولم يكن ينافسهم في ذلك سوى بعض الصحافيين العرب الذين يبخّرون جنة الله منذ ثلاثين عاماً نفاقاً وارتزاقاً، حتى ليشكل هؤلاء وأولئك الوجه الآخر وجهها الأول من شيْطَنتنا في رواياته وكتاباته، ونزع عنا كل صفات الإنسانية.

فضل النقيب

ومع أنني أتفق مع لطيفة في كثير من حدتها الجارحة لكثيرين ممن خدموا في بلدها من إخوانها وأخواتها العرب إلاّ أنني أود أن أهمس في اذنها أن شروط السوق والبيع والشراء كانت كذلك ولا تزال، فالعمالة الثقافية الرخيصة لن تجلب عروق الذهب ، وهؤلاء ضحايا بقدر ما هم متهمون، وينبغي على أصحاب الضمائر الحية، وهي منهم حسب شعوري الداخلي– أن يتحرّوا عند الحكم وأن لا يبرئ المرء نفسه وينحي باللائمة على غيره، وأن لا يستسهل المضيّ مع التيار الذي يدغدغ المشاعر المليئة بالإستعلاء، وكأن الآخر هو العدو ولولا وجوده كنا قد طرنا في السماوات العُلاء، ذلك أن "الميكروب" لا يفتك إلاّ إذا كان الجسد قابلاً لذلك، وضعيف المناعة أو معدومها.

لقد توقفت كثيراً عند هذه الكلمات التي هي خارج الموضوع الذي تحدثت عنه تماماً، وعرضيتها جاءت تزكية لما لدى الكاتبة من حق تريد أن تقوله ويتعلق بقصور المناهج التعليمية الفاضح عن تقديم ثقافة عصرية متكاملة لا تجعل خريجيها مصابين بالكُساح وعاجزين عن الرؤية عندما يكونون في عين الشمس، وهي بذلك قد تحدثت عن تجربة شخصية لها عندما ذهبت لإكمال دراستها في بريطانيا حيث اكتشفت «كمّ النقص والثغرات والدس والخلط في تعليمها». وتعقب «أعترف بأنني صدمت حتى آخر شعرة في رأسي».

رائع هذا الكشف وجميل هذا السعي للإكمال والكمال ولا عتب على شطط يمكن مراجعته ضميرياً، فالحقيقة توجد دائماً بين تطرفين، وهل في حياتنا هذه الأيام غير التطرف والمتطرفين، علماً أن مأساة المناهج التعليمية تمتد من الماء إلى الماء، ولا عزاء للصائمين.

وجهة نظر

■ لا أريد أن أكون متشائماً أو نذير شؤم.. لكن ما تشهده الساحة اللبنانية منذ جريمة اغتيال الشهيد الرئيس رفيق الحريري من تداعيات سياسية وأمنية لايبعث على الاطمئنان ولايوحي بأن الأوضاع تسير نحو إعادة ترسيخ الأمن والسلم الاجتماعي.

وقد كنا على ثقة، وما نزال عند حسن الظن بالاشقاء اللبنانيين ، من أنهم أكبر من أن ينجروا إلى مثل هذه الأفخاخ المؤلة وأنهم بحكم موقعهم المتميز في الأسرة العربية، ومستوياتهم الرفيعة في فهم واستيعاب اللعبة السياسية والممارسة الديمقراطية، لقادرون على احتواء الأزمة في أضيق نطاق وفك الاحتقان السياسي الذي كان قد بدأ بالترسب منذ ما قبل جريمة اغتيال الحريري، بالطرق الدبلوماسية والوسائل الديمقراطية السلمية..

وما نزال نعول كثيراً على قيادات الأطراف السياسية في هذا البلد العربي الشقيق، لأن يحتكموا للمؤسسات الديمقراطية سواء على صعيد الحوار الوطني أو على صعيد الحوار وتحكيم العقل داخل كل فريق سياسي على حدة.. لقطع دابر الفتنة وتفويت الفرصة على كل من يتربص بهذا الوطن العربي ويأمل في إعادة لبنان إلى زمن الحرب الأهلية والصراعات الطائفية الضيقة وتمزيق وحدته الوطنية وتهديد حريته واستقلاله وسلامة شعبه وأراضيه.

كما نحن على يقين .. وهو ما ينبغي على كل اللبنانيين أن يتنبهوا له ويأخذوا حذرهم منه، هو أن الأوضاع الدولية الراهنة وما يحاك للمنطقة وفي القلب منها لبنان يستهدف قلب الأوضاع رأساً على عقب لما يخدم مصالح ويحقق أهداف بعض الأطراف الدولية ويحمي أمن إسرائيل بالدرجة الأولى.. إذ أنها هي المستفيد الأول والأخير من كل ما يجري أو قد يجري في المنطقة وفي لبنان على وجه التحديد.

فالاتجاه نحو تدويل الأزمة اللبنانية يحمل في طياته الكثير من المخاطر.. واللبنانيون انفسهم قد جربوا وخبروا واستفادوا من دروس وعبر تاريخهم القريب والبعيد ولن تنطلي عليهم هذه الخدعة مجدداً.

almalemi @ hotmail. com